

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



العتبة العباسية المقدسة

www.alkafeel.net

tahqiq@alkafeel.net

العتبة العباسية المقدسة. الهيئة العليا لإحياء التراث. مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق.  
مؤلف.

إحياء : دورية مختصة بتراث الحوزة العلمية = Ithya' : A specialized journal in the heritage of the  
scientific seminary / تصدر عن مركز الشيخ الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق ؛ المشرف العام سماحة  
السيد احمد الصافي..التحقيق، العراق : العتبة العباسية المقدسة، الهيئة العليا لإحياء التراث، مركز الشيخ  
الطوسي قدس سره للدراسات والتحقيق، 1445 هـ. = 2024-  
مجلد : 24 سم

غير محدد.-العدد 2، السنة 2 ( ذو الحجة 1446 هـ. = حزيران 2025)  
يتضمن ارجاعات بليوجرافية.

1. الامامية (فرقة اسلامية) -مخطوط تحفيق--دوريات. أ. الصافي، احمد، 1383 هجري. مشرف. ب.  
العنوان.

LCC: BP193.5 .A8378 2025 NO. 2

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة  
الفهرسة أثناء النشر



رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٢٩١٤) لسنة ٢٠٢٥.



الْعَتَبَةُ الْعَبَّاسِيَّةُ الْمُقَدِّسَةُ  
الْهَيْئَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْبَغْدَادِيَّةُ

# إِحْيَاءُ

دَوْرِيَّةٌ مُخْتَصَّةٌ بِثَرَاتِ الْحَوْزَةِ الْعَامِيَّةِ  
تصدر عن مركز الشيخ الطوسي رحمته للدراسات والتحقيق

السنة الثانية / العدد الثاني

١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٥ م

## شروط النشر في المجلة

تستقبل دورية (إحياء) الرسائل والنصوص المحققة وفقاً للضوابط الآتية:

١. تنشر الدورية الرسائل والنصوص المحققة في مختلف العلوم الإسلامية شرط أن تكون لأحد أعلام الحوزة العلمية.
٢. لا يشترط في النصوص المحققة أن تكون رسائل مستقلة، بل تقبل المجلة تحقيق المباحث المستلّة من الكتب الكبيرة شرط أن يوضح المحقق في مقدّمة التحقيق أهميّة المبحث المستلّ.
٣. أن تكون محققة وفق مناهج التحقيق وقواعده المتعارفة، وأن تتضمّن مقدّمة تحقيق يذكر فيها الباحث ترجمة المؤلف وموضوع الرسالة والمنهج المعتمد ومواصفات النسخة أو النسخ المعتمدة ومصدرها.
٤. أن يُرفق مع العمل المحقق صورة النسخة أو النسخ المعتمدة كاملة.
٥. يشار إلى المصادر في هوامش كلّ صفحة، وتراعى الأصول العلميّة المتعارفة في التوثيق والإشارة بأن تتضمّن اسم الكتاب والجزء والصفحة.
٦. يزود العمل المحقق بقائمة المصادر والمراجع منفصلة عن الهوامش، وفي حالة وجود مصادر غير عربيّة تجعل في قائمة منفصلة عن قائمة المصادر والمراجع العربيّة، ويراعى في إعدادها الترتيب الأبجائي لأسماء الكتب أو الأبحاث في المجالات.
٧. يحقّ لهيأة التحرير إجراء التعديلات إن وجدت في النصوص المرسلة.

٨. تقديم ملخص للعمل المحقق باللغة العربية، ويكون الملخص بحدود (٢٥٠) كلمة.

٩. أن تحتوي الصفحة الأولى على اسم المحقق وعنوانه، وجهة العمل ورقم الهاتف والبريد الإلكتروني، مع إرفاق نسخة من السيرة العلمية إذا كان المحقق يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يشير فيما إذا كان التحقيق قد قُدم إلى مؤتمر أو ندوة وأنه لم ينشر ضمن أعمالها، كما يشار إلى اسم أية جهة علمية أو غير علمية قامت بتمويل العمل أو المساعدة في إعداده.

١٠. أن لا يكون التحقيق قد نشر سابقاً أو قُدم إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهد مستقل بذلك، وإن كان قد نشر بتحقيق آخر فعلى المحقق أن يذكر في مقدمة التحقيق المبررات العلمية لإعادة التحقيق.

١١. يقدم الأصل مطبوعاً على ورق (A4) بنسخة واحدة مع قرص مدمج (CD) في حدود (١٠-١٠٠) صفحة بأحد الخطوط المعتمدة في (WORD) على أن ترقيم الصفحات ترقيماً تسلسلياً.

١٢. تخضع النصوص المحققة لمراجعة علمية لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تعاد إلى أصحابها سواء أقبِلت للنشر أم لم تقبل، وعلى وفق الآلية الآتية:

أ. يبلغ المحقق بتسلم المادة المرسلة للنشر خلال مدّة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسلم.

ب. يُحظر أصحاب النصوص المحققة المقبولة للنشر بموافقة هيئة التحرير على نشرها وموعدها المتوقّع.

ت. الأعمال التي يرى المراجعون العلميون وجوب إجراء تعديلات أو

إضافات عليها قبل نشرها تعاد إلى أصحابها، مع الملاحظات المحددة،  
كي يعملوا على إعدادها نهائياً للنشر.

ث. الأعمال المرفوضة يبلغ أصحابها من دون ضرورة إيداء أسباب الرفض.

ج. يمنح كل محقق (٥) نسخ من العدد الذي نشر فيه عمله.

١٣. ترسل البحوث على البريد الإلكتروني: [info@altusi.com](mailto:info@altusi.com)

أو تسلّم مباشرة إلى مركز الشيخ الطوسي رحمته الله للدراسات والتحقيق في  
مدينة النجف الأشرف على العنوان التالي:

(جمهورية العراق النجف الأشرف / الجديدة الثانية قرب مكتب

الشيخ الفياض رحمته الله، بناية مجمع سيّد الوصيين رحمته الله الفكري).

# فَهْرَسُ الْمَحْتَوَيَاتِ

## الرسائل الفقهية

رِسَالَةٌ فِي مَنْ اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ ثُمَّ رَأَى فِي ثَوْبِهِ مَنِيًّا ..... ١٩  
تأليف: فقيه عصره السيد محمد هادي الميلاني.  
تحقيق: الشيخ حبيب مصطفى زعتر.

رِسَالَةٌ فِي تَوَاتُرِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَسَافَةِ التَّلْفِيْقِيَّةِ ..... ٧١  
تأليف: العلامة الفقيه الشيخ حيدر علي الشيرواني.  
تحقيق: السيد منتظر الجابري.

رِسَالَةٌ فِي مَبْطَلِيَّةِ الْقَلِيَانِ لِلصِيَامِ ..... ٩٧  
تأليف: العلامة الفقيه الشيخ منير الدين البروجردي.  
تحقيق: السيد محسن المكصوصي.

رِسَالَةٌ فِي أَحْكَامِ أَوَانِي الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ ..... ١٣٥  
تأليف: العلامة الفقيه السيد أبي طالب محمد الموسوي الزنجاني.  
تحقيق: الشيخ علي الطائي.

رِسَالَةٌ فِي الصَّلْحِ عَلَى الْمَجْهُولِ ..... ١٨٧  
تأليف: العلامة الفقيه الشيخ أحمد آل عصفور البحراني (والد صاحب الحدائق).  
تحقيق: الشيخ محمد حسين بحسون.

## الأصول والقواعد الفقهيّة

رِسَالَةٌ فِي قَاعِدَةِ الْمِسُورِ لَا يَسْقُطُ بِالْمَعْسُورِ ..... ٢٢٧

تأليف: العلامة الفقيه السيّد محمد حسين الخوانساري.

تحقيق: الشيخ جعفر الفتلاويّ.

رِسَالَةٌ فِي قَاعِدَةِ مَنْ مَلَكَ شَيْئاً مَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ ..... ٣٠١

قررها: العلامة الشيخ محمد رضا كاشف الغطاء النجفيّ.

تحقيق: الشيخ محمد الزين العامليّ.

رِسَالَةٌ فِي بَيَانِ حُكْمِ الْجَاهِلِ فِي الْعِبَادَاتِ ..... ٣٣٥

تأليف: العلامة الفقيه الشيخ محمد باقر الفشاركيّ الأصفهانيّ.

تحقيق: الشيخ ليث الكربلائيّ.

فَائِدَةٌ فِي الْأَحْكَامِ الْوَاقِعِيَّةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ ..... ٤٤٧

تأليف: الفقيه المحقق الشيخ أسد الله التستريّ.

تحقيق: الشيخ خالد العابديّ.

رِسَالَةٌ فِي رَجُوعِ الْمُجْتَهِدِ عَنْ فَتَوَاهُ ..... ٥٠٧

تأليف: الفقيه المحقق الشيخ محمد هادي الطهرانيّ.

تحقيق: الشيخ عبد الإله الشايب القطيفيّ.

## الافتتاحية

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على خاتم الأنبياء والمرسلين، النبي محمد وآله الأطهار الميامين.

أما بعد، فغير خفي أن زوايا ومنافذ النظر إلى التراث العلمي متعددة متكثرة بتكثُر الغايات المتوخاة من استحضاره ودراسته، فتارة يُرصد بصفته التاريخيَّة ليكون حلقة الوصل التي تربط بين الأجيال المتعاقبة، وأخرى بصفته العلميَّة ليكون مستودع الأفكار وموارد التجربة والمعرفة الذي يرتشف منه كلُّ مفكِّر قدر سعته، وثالثة بصفته الحضاريَّة ليكون مفتاحاً لحفظ هويَّة المجتمع ومصدراً للإلهام في مواجهة التحديات ..

وغير ذلك من حيثيات وزوايا كثيرة، غير أن الحيثيَّة الأهمَّ من بينها تكمن في أن التراث - ولا سيَّما في مجال العلوم الدينيَّة - بالإضافة إلى مرجعيَّته العلميَّة يشكِّل مرجعيَّة منهجيَّة تحمي عمليَّة الاستنباط من السقوط في خطر الابتسار ومزلقة دعاوى التجديد المبنيَّة على الأهواء الشخصيَّة والتأويلات غير المنضبطة، إذ أن العلوم - ولا سيَّما الدينيَّة منها - عندما تُفصل عن منهجها ومسيرتها التاريخيَّة تفقد بوصلتها، وتصبح عرضة للانحرافات المنهجيَّة والفوضي الفكرية.

والتراث الفقهي بوصفه خزيناً علمياً متراكماً متصلاً بعصر المعصومين عليه السلام يشكل مرجعاً أساساً في الوقوف على المنهج الفقهي الرصين ورسم الخطوط العامة لما هو مقبول وما هو غير مقبول. ثم إننا إذا نظرنا إلى التحدييات الفكرية التي نواجهها اليوم نجد أن جلها إن لم يكن كلها تعود في جذورها إلى خلل منهجي ناشئ في الغالب من انقطاعها عن المرجعية المنهجية - المتمثلة بالتراث الفقهي المتراكم المتصل بالمعصوم عليه السلام - انقطاعاً يفضي إلى فصل الأفكار عن آلياتها، ويحوّل العلم من ممارسة منهجية متسقة إلى رؤى فردية عابرة تفتقد العمق ووضوح المنهج.

ثم لا يخفى على اللبيب أن المغزى من التذكير بهذه الحيثية من حيثيات أهمية التراث ليس غلق الأبواب وجعل الموروث نهاية الطريق وخاتمة البحث الفقهي، بل المغزى أن التراث يمثل الأرضية الصلبة التي لا بد أن ننطلق منها لاستيعاب المتغيرات ومواجهة المستجدات، فليست المشكلة في تقديم فهم جديد، وإنما المشكلة في تقديم فهم غير منهجي، وشتان ما بين الأمرين.

وكيف كان، فإن مما لا شك فيه أن الوقوف على تراث الفقهاء الأعلام - رحم الله الماضين منهم وحفظ الباقيين - من شأنه أن يمد الباحث بالزاد الضروري لآلية الاستنباط وكيفية فهم النصوص، وهذه حاجة ملحة متجددة لا يسع أي باحث في هذا المجال أن يستغني عنها.

وفي هذا الإطار تأتي دورية (إحياء) التي يُصدرها مركز الشيخ الطوسي للدراسات والتحقيق لتكون حاضنة للمهم من النصوص والأبحاث الدينية التراثية لتضعها بين أيدي الباحثين والمهتمين سعياً

منها في تلبية ما يناله الوسع من متطلّبات تلك الحاجة الملحة، فهذا هو  
عددتها الثاني يضمّ بين دفتيه جملة منتقاة من الأبحاث الفقهيّة والأصوليّة  
المحقّقة في مسائل مهمّة طالما كانت محلاً للأخذ والردّ بين العلماء الأعلام  
قدّس الله أسرار الماضين منهم وحفظ الباقيين.

وأخيراً لا ننسى تقديم شكرٍ خاصّ لكلّ من ساهم بإخراج هذه المجلّة  
إلى النور من محقّقين ومراجعين ومدقّقين وغيرهم؛ إذ لولا جهودهم لما  
وصلنا إلى هذه المرحلة فلهم منّا جزيل الشكر والثناء.

وختاماً نسأل الله تعالى التسديد والتوفيق، وأن يتقبّل منّا هذا القليل،  
والحمد لله أولاً وآخراً، وصلى الله على السادة الأبرار محمّد وآله الأطهار.

مرکز الشیخ الطلویبی رحمته للدراسات والتحقیق

۳ جمادی الآخرة ۱۴۴۷ھ - ۲۵/۱۱/۲۰۲۵م

السَّيِّدَةُ الْفَقِيهِيَّةُ

رِسَالَةٌ فِي مَرَاغَتَسْكَلِ مَنِ الْجَنَابَةِ  
فُرَايِي فِي ثَوْبِهِ مَنِيَا مُشْتَبِهًا

تَأَلِيفُ

فَقِيهِ عَصْرُهُ

السَّيِّدِ مُحَمَّدِ هَادِي الْمِيْلَانِي

(ت ١٣٥٩ هـ)

تَحْقِيقُ

السَّيِّدِ حَبِيبِ مُصْطَفَى زَعْتَرِ

الْحَوْزَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي قُمْ الْمَقْدِسَةِ

## المُلخَص

قد جرى ديدن الأعلام على شحذ الأذهان وإثارة العقول بالمراسلات العلميّة التي قد تتضمّن من النقض والإبرام ما لا تتضمّنه المصنّفات الموسوعيّة، وهذه الرسالة هي مراسلة بين مرجع عصره السيّد محمّد هادي الميلانيّ والسيّد حسين الخادميّ الأصفهانيّ في حكم من اغتسل من الجنابة ثمّ وجد في ثوبه منياً لا يعلم أنّه ممّا اغتسل منه أو خرج بعد الغسل، فهنا يُعارض استصحاب الطهارة باستصحاب النجاسة، فما سبيل الخلاص؟ وكان السيّد الخادميّ هو من ابتدأ بالسؤال فأجابه السيّد الميلانيّ جواباً استدلالياً وافياً أتى فيه على أهمّ إشكالات المسألة وأجوبتها، ثمّ أورد السيّد الخادميّ جملة من الإشكالات على جواب السيّد الميلانيّ الذي بدوره أعاد الكرة ليحرّر أجوبة وافية لتلك الإيرادات، وفي طيات البحث تعرّض السيّد الميلانيّ إلى كلمات المحقّق الهمدانيّ في المقام وناقشها.

رِسَالَةٌ فِي  
تَوَاتُرِ الْأَخْبَارِ فِي الْمَسَافَةِ التَّلْفِيقِيَّةِ

تَأَلَّفَتْ  
الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُهُ الشَّيْخُ جِيدُ عَلِيِّ الشَّيْرَوَانِيِّ رحمته الله  
(نَجَلِ الْمَدْفُونِ الشَّيْرَوَانِيِّ)  
(ت حُدُودِ سَنَةِ ١١٤٥ هـ)

تَحْقِيقُ  
السَّيِّدِ مُنْتَظَرِ الْجَنَابِيِّ  
مَرْكَزِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ رحمته الله لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّحْقِيقِ

## المُلخَص

لا خلاف بين الأعلام في وجوب القصر والإفطار للسفر مسافة بريدين ممتدة مع استيفاء الشرائط من عدم كونه سفر معصية وعدم وجود القاطع وغيرهما...، إنما وقع النقض والإبرام في وجوبها للسفر بريداً ذهاباً وبريداً إياباً، أو لمطلق ما لُفّق منه تمام البريدين.

والرسالة التي بين أيدينا عكف مصنفها الفقيه الفاضل الشيخ حيدر الشيرواني على تتبع الأخبار الدالة على وجوب القصر والإفطار للمسافة الملقّقة فأحصى منها أربعة وعشرين نصّاً مما يتضح معه تواتر هذه الأخبار تواتراً معنوياً.

رِسَالَةٌ فِي مَبْطَلِيَةِ الْقَلْبَانِ لِلصِّيَامِ

تَأَلَّفَتْ

الْعَلَامَةَ الْفَقِيهَةَ

الْشَيْخَ مُنِيرَ الدِّينِ الْبُرُوجَرْدِيَّ

(ت ١٣٤٢ هـ)

بِتَحْقِيقِ

السَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَكِّيِّ صَوَّيِّ

مَرْكَزِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ فَدَيْتِ لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّحْقِيقِ

## الملخص

من المسائل التي كُثِرَ فيها الخلاف والنقض والإبرام بين بعض المتأخرين من علمائنا مسألة مبطلية القليان أو الغليان للصوم، وقد بلغت حدّة التباين بين الآراء فيها أن ادعى بعض الفقهاء بدهامة الجواز بينما ادعى آخرون بدهامة الحرمة والمبطلية.

وهذه الرسالة التي نضعها بين يدي القارئ الكريم من تصنيف الشيخ منير الدين البروجرديّ رحمته الله قد تكفّلت ببحث المسألة بحثاً استدلالياً وافياً؛ حيث تتبّع المصنّف رحمته الله الأقوال في المسألة محرّراً أدلّتها وأهمّ ما يرد من مناقشات فيها مبيّناً ما يراه سبيل الصواب في المسألة من أنّه لا مندوحة عن التوقف في الفتوى في هذه المسألة لعدم مساعدة الأدلّة على شيء من القولين، كما لا مندوحة عن الاحتياط في العمل.

ولا تخلو الرسالة من مباحث ونكات رجالية ودرايية وأصولية أفادها المصنّف رحمته الله في ثنايا عرضه للأدلّة والمناقشة فيها.

رِسَالَةٌ فِي  
أَحْكَامِ أَوَانِيِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

تَأَلَّفَتْ  
الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَةُ  
السَّيِّدَةُ الْمِيْرَاةُ ابْنَةُ طَالِبِ الْمَوْسَوِيِّ الرَّجَائِيِّ رحمته الله  
(ت ١٣٢٩ هـ)

تَحْقِيقُ  
السَّيِّدِ عَلِيِّ الطَّائِبِ  
مَرْكَزُ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ رحمته الله لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّحْقِيقِ

## الملخص

الرسالة الماثلة بين يديك بحثٌ فقهيٌّ استدلايٌّ في الأنية حكماً وموضوعاً، أما حكماً فلا يكاد يختلف اثنان في أنّ للأنية أحكاماً خاصة بها من حيث كفيّة تطهيرها، وما يجوز استعماله منها وما لا يجوز، وحيثيات أخرى كثيرة، والذي تتكفل به هذه الرسالة هو خصوص البحث عن حكم أنية الذهب والفضة من حيث جواز الاستعمال والبيع وعدمه. وأما موضوعاً فقد عكف المصنّف على بحث ضابطة انطباق عنوان الأنية وعدمه، محرّراً حيثيات الإشكال والنزاع في بعض المصاديق التي هي خارجة ويُظنّ دخولها، أو تلك التي هي داخلية ويُظنّ خروجها. وقد قدّم المصنّف لكلّ ذلك بستّ مقدمات تناول فيها بعض شؤون عملية الاستنباط وما يجب على المستنبط مراعاته مما ينفع في مقام البحث. ومصنّف هذه الرسالة هو العلامة الفقيه السيد أبو طالب الموسويّ الزنجانيّ (ت ١٣٢٩ هـ)، وهو فقيه متبحر من أجلاء فقهاء الإماميّة في الحقبة الأخيرة.

رِسَالَةٌ فِي الصِّدْقِ عَلَى الْمُجْمُوعِ

تَأَلَّفَتْ

الْعَلَامَةُ الْفَقِيهَةُ

الْشَيْخِ أَحْمَدَ آلِ عَصْفُورٍ الدَّرَازِيِّ الْحَرَائِيِّ رحمته الله  
(وَالِدِ صَاحِبِ الْخَدَائِقِ)

الْمُتَوَفَّى ١١٣١ هـ

تَحْقِيقُ

الْشَيْخِ مُحَمَّدِ حَسَنِ بَحْسُونِ الْعَسَامِيِّ النَّجْفِيِّ  
مَرْكَزِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ رحمته الله لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّحْقِيقِ

## الملخص

مؤلف هذه الرسالة هو الشيخ أحمد آل عصفور الدرزيّ البحرانيّ  
والد الشيخ يوسف صاحب الحدائق، وهو من العلماء الأجلّاء، وكان  
فقيهاً أصولياً حكيماً بارعاً.

وفي رسالته هذه يبحث في إحدى صور عقد الصلح، وهي مسألة  
الصلح على المجهول مقدّمًا لذلك يبحث موجز في تعريف الصلح، ثمّ  
البحث في صورته من حيث العلم بمتعلّق الصلح أو الجهل به، ثمّ  
فصل في صور حالة الجهل به فلها صور متكرّرة؛ إذ يقع الصلح تارة  
على مجهول عند الطرفين، وأخرى على مجهول عند خصوص المستحقّ،  
وثالثة على مجهول عند خصوص من عليه الحقّ... وهكذا عدّ المصنّف  
ثماني صور لحالة الجهل مبيّناً وجه الحكم في كلّ منها، متعرّضاً لأدلّته  
وما قد يرد عليها من النقض والإبرام بشكل موجز وبيان جزل.

رِسَالَةٌ فِي  
قَاعِدَةِ الْمَيْسُورِ لَا يَسْقُطُ بِالمَعْسُورِ

تَأَلَّفَتْ  
العَلَامَةُ الفَقِيهُ  
السَّيِّدُ مُحَمَّدٌ جُسَيْنُ الحَوَاسِرِيُّ  
(ت ١٣٢٨ هـ)

بِحَقِّيقِ  
السَّيِّدِ جَعْفَرِ الفَتَاوِيِّ  
الحَوَازَةُ العِلْمِيَّةُ فِي البَحْثِ الأَشْرَفِ

## الملخص

من جملة القواعد الفقهيّة التي اشتهر الاستناد إليها بين متقدمي الفقهاء ومتأخريهم وفي مختلف أبواب العبادات قاعدة الميسور؛ حيث تكون مستنداً في وجوب المقدور من العبادة عند تعذر بعض ما يُعتبر فيها إذا كان مأخوذاً بنحو العموم المجموعيّ.

ولكن وقع النقض والإبرام بين الأعلام في أصل ثبوت هذه القاعدة وحجّيتها فضلاً عن وقوع النزاع في بعض تطبيقاتها، وهذه الرسالة التي نضعها بين يدي القارئ الكريم بحث استدلائيّ في هذه القاعدة من حيث حجّيتها ومن حيث مديات سعة وضيق دائرة تطبيقاتها، وقد أرخى المصنّف - وهو السيّد محمّد حسين الخوانساريّ - العنوان لقلمه المعطاء ليأتي على الأقوال والأدلة في المقام بيان جزل وقرينة علميّة فريدة.

رِسَالَةٌ فِي قَاعِدِهِ مِنْ مَلِكٍ شَيْئًا مَلِكِ الْإِقْرَارِ بِهِ

مِنْ إِفَادَاتِ الْفَقِيهِ الْمُحِقِّ وَالْأُصُولِيِّ الْمُجِدِّ

الْمِيزَانِيِّ مُحَمَّدِ حَسِينِ النَّائِثِيِّ الْقُرَوِيِّ

(ت ١٣٥٥ هـ)

قَرَّرَهَا

الْعَلَامَةُ الْفَهَامَةُ

الْشَيْخِ مُحَمَّدِ رِضَا كَاشِفِ الْغَطَاءِ النَّجْفِيِّ

(ت ١٣٦٦ هـ)

بِحَقِّيقِ

الْشَيْخِ مُحَمَّدِ الرَّزِينِيِّ الْعَسَاكِينِيِّ

الْحَوْزَةِ الْعِلْمِيَّةِ فِي النَّجْفِ الْأَشْرَفِ

## المُلخَص

الأثر الحاضر الذي نقدّمه هو رسالة في قاعدة فقهيّة هامة، وهي قاعدة: «من ملك شيئاً ملك الإقرار به»، ولم تكن هذه القاعدة مفردة بالتدوين والشرح وإنما هي متداولة على ألسنة الفقهاء في مقام الاستدلال بها في موارد عديدة في الفروع والاستنباطات الفقهيّة، حتّى جاء الشيخ الأنصاريّ (ت ١٢٨١ هـ) وأفردها برسالة حقّق ونقح فيها جهاتها والدليل عليها، ثمّ تبعه الأعلام في أفرادها والكتابة فيها.

وقد تعرّضت هذه الرسالة لأهمّ الجهات وعمدة المطالب، تبعاً لما تعرّض له الشيخ الأنصاريّ:

فقد تعرّضت الرسالة للفرق بين هذه القاعدة وقاعدة «إقرار العقلاء على أنفسهم جائز» من جهة المفاد والنسبة بينهما.

ثم تعرّضت للدليل على هذه القاعدة، وتعرّضت للخدشة في الاستدلال بالإجماع عليها الذي اعتمده وقوّاه الشيخ الأعظم في رسالته المعمولة في المسألة.

وقد تعرّضت إلى أنّ نفوذ الإقرار بالنسبة إلى فعل يملكه شرعاً هل يكون مشروطاً بالملك حال الإقرار وفي زمانه، أم يكفي الملك في زمان وقوع الفعل ولو لم يعد مالكاً في زمان الإقرار.

وخلاصة القول: أنّ الرسالة الشريفة جهديّ فكريّ وعلميّ لشيخ مشايخ فقهاء عصرنا وعمدتهم أصولاً المحقّق النائبيّ، ولتلميذه سليل أسرة العلم والفقاهة الشيخ محمّد رضا آل كاشف الغطاء، وهذا ما زادها استحقاتاً للنظر والتحقيق، والحمد لله.

رِسَالَةٌ فِي  
بَيَانِ حُكْمِ الْجَاهِلِ فِي الْعِبَادَاتِ

تَأَلَّفَتْ

الْعَلَامَةُ الْفَقِيهُ

الْشَيْخِ مُحَمَّدَ بَاقرِ الْفِشَارِكِيِّ الْأَصْفَهَانِيِّ

(ت ١٣١٤ هـ)

تَحْقِيقُ

الْشَيْخِ لَيْثِ الْكَرْبَلَائِيِّ

مَرْكَزِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ فَهْرِيِّ لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّحْقِيقِ

## المُلخَص

من بين أهمّ القواعد التي عليها المعوّل في أبواب مختلفة من علم الفقه قاعدة الاشتراك التي تقضي بأنّ الأحكام الشرعيّة مشتركة بين جميع المكلفين إلّا ما خرج بدليل خاصّ، وهذه الرسالة التي نضعها بين يدي القارئ الكريم تُقدّم معالجة علميّة دقيقة لأحد أهمّ فروع هذه القاعدة وهو عموم الأحكام للعالم والجاهل في العبادات، فقد وقع الخلاف بين الأعلام في شمول الأحكام للجاهل بقسميه - القاصر والمقتصر - أو قصر فعليّتها على الثاني فقط مع تعذير الأوّل في جهله.

والرسالة بقلم أحد أعلام فقهاء الإماميّة في القرن الرابع عشر الهجريّ، وهو العلامة الفقيه الشيخ محمّد باقر الفشاركيّ الأصفهانيّ، وقد أفاض ﷺ في التعرّض للأدلة والأقوال وما فيها من النقص والإبرام، وأطال المقام في النقص على استدلال السيّد نعمّة الله الجزائريّ في رسالة منبع الحياة على تعذير الجاهل مطلقاً.

فَائِدَةٌ فِي الْأَحْكَامِ الْوَاقِعِيَّةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ

تَأَلَّفَتْ

الْفَقِيهَ الْمُجْتَهِدَ

الْشَيْخَ أَسَدَ اللَّهِ السُّنْتَرِيَّ الْكَاطِمِيَّ

(ت ١٣٣٤ هـ)

بِحَقِّيقِ

الْشَيْخِ خَالِدِ الْعَتَابِيِّ

مَرْكَزِ الشَّيْخِ الطُّوسِيِّ لِلدِّرَاسَاتِ وَالتَّحْقِيقِ

## الملخص

المشهور بين أعلام الطائفة الأصوليين تقسيم الأحكام إلى واقعية وظاهرية، ولكن لمصنّف هذه الفائدة - وهو الفقيه المحقق الشيخ أسد الله التستري - رأي آخر في هذه المسألة حيث يرى أنّ الأحكام الشرعية بأسرها واقعية ما دامت تستند إلى أدلة قطعية ولو بتوسط وسائط متكثرة، فمثلاً الحكم الثابت بخبر الواحد يعدّ واقعياً ما دامت حجّة خبر الواحد ثابتة بدليل قطعيّ، وهكذا.

ومن هنا تكون جميع الأحكام واقعية بيد أنّها تنقسم إلى واقعية أولية، وواقعية ثانوية، وهذه الأخيرة تنقسم إلى ثانوية منوطة بالعجز والاضطرار، وثانوية منوطة بنظر الإمام على طبق ما يُلهمه الله تعالى في شأنها، وثانوية منوطة بالأمارات.

وقد أفاض المصنّف في بيان كلّ قسم من هذه الأقسام وفي مناقشة المخالفين له متعرّضاً في مطاوي ذلك إلى مسألة التخطئة والتصويب.

## مصادر التحقيق

١. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: لآقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩ هـ)، إعداد: السيّد أحمد بن محمد الحسيني، نشر: دار الأضواء، بيروت، ط ٣، ١٤٠٣ هـ.
٢. الفصول الغروية في الأصول الفقهيّة: للشيخ محمد حسين بن محمد رحيم الأصفهاني الرازي الحائري (ت ١٢٥٥ هـ)، تحقيق: الشيخ علي جاسم شكارا الساعدي، نشر مركز المرتضى لإحياء التراث والبحوث الإسلاميّة، النجف الأشرف، ط ١، ١٤٤٢ هـ.
٣. الكافي: للشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني، المعروف بـ(ثقة الإسلام) (ت ٣٢٩ هـ)، تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، نشر: دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط ٥، ١٣٦٣ ش.
٤. تقريرات آية الله المجدّد الشيرازي: للمولى عليّ الروزدرّي (ت ١٢٩٠ هـ)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٥. حاشية فرائد الأصول: للسيّد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي، بإشراف: الشيخ محمد حسين سيويّه الحائري، نشر: دار الهدى، قم، ط ٢، ١٤٢٧ هـ.
٦. رسائل الشهيد الثاني: للشيخ زين الدين بن عليّ العاملي، المعروف بـ(الشهيد الثاني) (ت ٩٦٥ هـ)، نشر: مركز النشر التابع لمكتب الإعلام الإسلامي، تحقيق: مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة قسم إحياء التراث الإسلامي، ط ١، ١٤٢١ هـ.
٧. شرح تجريد العقائد: لعلاء الدين علي بن محمد القوشجي، تصحيح وتعليق: محمد حسين زارعي رضائي، نشر: رائد، قم المقدّسة، ط ١، ١٣٩٣ ق.

٨. عيون أخبار الرضا عليه السلام: للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، المعروف بـ(الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: مهدي اللاجوردي، نشر: جهان، طهران، ط ١، ١٤٢٠هـ.
٩. فرائد الأصول: للشيخ مرتضى بن محمد أمين الأنصاري، المعروف بـ(الشيخ الأعظم) (ت ١٢٨١هـ)، إعداد وتحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، نشر: مجمع الفكر الإسلامي، قم، ط ١، ١٤١٩هـ ق.
١٠. كفاية الأصول: للشيخ محمد كاظم الخراساني، المعروف بـ(الأخوند الخراساني) (ت ١٣٩٢هـ)، نشر وتحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤٠٩هـ.
١١. مبادئ الوصول إلى علم الأصول: للشيخ الحسن بن يوسف بن المطهر، المعروف بـ(العلامة الحلبي) (ت ٧٢٦هـ)، نشر: مكتب الإعلام الإسلامي، تعليق وتحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال، قم المشرقة، ط ١، ١٤٠٤هـ.
١٢. معالم الدين وملاذ المجتهدين: للشيخ جمال الدين الحسن نجل الشهيد الثاني زين الدين العاملي (ت ١٠١١هـ)، تحقيق: لجنة التحقيق، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.
١٣. معاني الأخبار: للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بـ(الصدوق) (ت ٣٨١هـ)، تحقيق وتصحيح: علي أكبر غفاري، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم ط ١، ١٤٠٣هـ.
١٤. مفاتيح الأصول: للسيد محمد علي الطباطبائي الكربلائي المعروف بـ(السيد المجاهد) (١٢٤٢هـ)، نشر: مؤسسة آل البيت عليهم السلام، ط ١، قم، ١٢٩٦هـ.
١٥. هداية المسترشدين: للشيخ محمد تقي الرازي الأصفهاني (ت ١٢٤٨هـ)، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤١٨هـ.



# **A Treatise on a Jurist's Retraction of His Formal Legal Opinion**

**Author: Al-Shaykh Muḥammad Hādī al-Ṭīhrānī**

**Edited by: Al-Shaykh 'Abd al-Ilāh al-Shā'ib al-Qaṭīfī**

## **Abstract**

In this treatise, al-Shaykh Muḥammad Hādī al-Ṭīhrānī undertakes an explanation of the issue concerning a mujtahid's retraction of his legal opinion and the consequent legal rulings derived therefrom, as found in the work *al-Fuṣūl al-Ghurriyyah fī al-Uṣūl al-Fiḥiyyah* by al-Shaykh Muḥammad Ḥusayn al-Ḥā'irī. He elucidates the intricate expressions of the author of *al-Fuṣūl*, lifting the veil from their obscurities, and engages with the differing opinions on this matter, critically examining the debates and contentions they entail.

**A Beneficial Discourse on (al-Aḥkām al-Wāqī'iyah wa al-Zāhiriyyah) [Actual and Apparent Rulings]**

**Author: Al-Shaykh Asad Allāh al-Tustarī**

**Edited by: Al-Shaykh Khālīd al-Ābidī**

**Abstract**

It is well-known among the leading figures of the principles of jurisprudence of the [Shī'ah] school to classify religious rulings into wāqī'iyah [actual] and zāhiriyyah [apparent]. However, the author of this beneficial tract-the veritative jurist, al-Shaykh Asad Allāh al-Tustarī-holds a different opinion on this matter. He posits that Sharī'ah rulings are, in their very nature, actual as long as they are founded upon definitive evidence, even if numerous intermediary [probabilistic] means are involved. For instance, a ruling established by the report of a single transmitter /khabar al-wāḥid is considered an actual ruling, provided the probative force /ḥujjiyyah of such a report is itself established by definitive evidence, and so forth.

Consequently, in his view, all rulings are actual, but they are divided into primary actual rulings and secondary actual rulings. The latter category is further subdivided into:

- 1) Secondary [rulings] contingent upon inability and necessity
- 2) Secondary [rulings] contingent upon the discretion of the Imam in accordance with what Allah-Exalted be He-inspires him regarding our affairs
- 3) Secondary [rulings] contingent upon evidentiary indicators

The author has elaborated extensively on explaining each of these divisions and in discussing the opinions of those who disagree with him, touching in the course of this upon the issue of al-takḥtī'ah wa al-taṣwīb [errancy and correctness].

## **A Treatise Clarifying the Ruling for an Ignorant Person in Matters of Worship**

**Author: Shaymad Muḥammad Bāqir al-Fishārakī al-Iṣfahānī**

**Edited by: Al-Shaykh Layth al-Karbalā'ī**

### **Abstract**

Among the important principles routinely applied across various chapters of the science of jurisprudence is qāidat al-ishtirāk [the principle of shared responsibility]. This principle dictates that subsidiary legal rulings are shared among all legally responsible individuals, except where a specific evidence dictates an exclusion.

This treatise, which we present to the esteemed reader, offers a precise scholarly treatment of one of the most significant branches of this principle: namely, the universality of legal rulings concerning both the aware and the ignorant in matters of worship. A disagreement has arisen among eminent scholars regarding whether these rulings encompass the ignorant of both its types—the inadvertent and the negligent—or if their actual application pertains only to the latter, while the former is excused for his ignorance.

The treatise is from the pen of one of the prominent jurists of the Imāmī school in the fourteenth century [AH], the erudite jurist al-Shaykh Aḥmad Bāqir al-Nishābarī al-Iṣfahānī. He has diligently engaged with the evidences, various opinions, and the debates surrounding them. He devoted significant attention to critiquing the argument advanced by al-Sayyid Nimat Allāh al-Jazā'irī in his treatise “Manba al-Ḥayāt,” which supports excusing the ignorant individual unconditionally.

**A Treatise on the Maxim: Man malaka shay'an malaka al-iqrār bih**  
**['Whoever Owns Something Has the Right to Acknowledge It']**

**Author: Al-Shaykh Muḥammad Riḍā Kāshif al-Ghiṭā' al-Najafī.**

**Edited by: Al-Shaykh Muḥammad al-Zayn al-'Āmilī.**

**Abstract**

The present work is a treatise on a significant jurisprudential maxim: Man malaka shay'an malaka al-iqrār bih [Whoever owns a thing has the right to acknowledge it]. This principle was not previously singled out for dedicated authorship and scrutiny; rather, it was commonly employed on the tongues of jurists when citing evidence in numerous instances within jurisprudential derivations and inferences. This was until al-Shaykh al-Anṣārī (d. 1281 AH) devoted his attention and dedicated a treatise to it, in which he verified and refined its various aspects and the evidence for it. Subsequently, eminent scholars followed him in singling it out and writing about it.

The treatise discusses the distinction between this principle and the principle Iqrār al-'uqalā' 'alā anfusihim jā'iz [The acknowledgement of rational individuals concerning themselves is permissible], from the perspective of their implications and the relationship between them. It then presents the evidence for this principle and examines the criticism regarding the use of scholarly consensus as evidence for it—a point which the Great Shaykh [al-Anṣārī] relied upon and strengthened in his renowned treatise on the issue. Furthermore, the treatise addresses whether the legal validity of an acknowledgement regarding an act performed based on one's ownership is contingent upon the ownership existing at the time of the acknowledgement itself, or whether it suffices for the ownership to have existed at the time the act was performed, even if one no longer owns it at the time of acknowledgement.

**A Treatise on the Maxim: al-Maysūr lā yasquṭ bi al-ma‘ṣūr  
[‘What is Feasible is Not Nullified by What is Infeasible’]**

**Author: al-Sayyid Muḥammad Ḥusayn al-Khwānsārī.**

**Edited by: Al-Shaykh Ja‘far al-Fitlawī.**

**Abstract**

Among the jurisprudential principles famously relied upon by both early and later jurists across various chapters of worshipful acts is the principle of al-maswar. This principle serves as the legal basis for obligating the performance of whatever is practicable from an act of worship when the performance of some normally requisite element-if that element is understood in the sense of a collective universal-becomes impossible.

However, there has been considerable debate and contention among eminent scholars regarding the very establishment of this principle and its scope of application, let alone disputes concerning some of its specific applications. This treatise, which we present to the esteemed reader, is an investigative, evidence-based study of this principle, examining both its scope of application and the extent of the breadth or narrowness of its sphere of implementation. The author-namely, al-Sayyid A‘mad al-Ḥusaynī al-Khwānsārī-has given free rein to his generous pen, thereby producing a presentation of the various opinions and evidences in this matter with a uniquely substantial and weighty scientific contribution.

**A Treatise on Settlement Regarding an Unknown Matter**  
**Author: Shaymad Aḥmad Āl ‘Uṣfūr al-Baḥrānī (Father of**  
**the Author of al-Ḥadā’iq).**

**Edited by: Shaymad Muḥammad Ḥusayn Baḥsūn.**

**Abstract**

The author of this treatise is Shaykh Aḥmad Āl ‘Uṣfūr al-Darāzī al-Baḥrānī, a distinguished scholar renowned for his depth in jurisprudence and legal principles, and the author of the celebrated work “Al-Ḥadā’iq al-Nāḍirah.” He was a wise and exceptionally skilled jurist.

The subject of this treatise is legal settlement. Within it, the author investigates the issue of settling on an unknown matter, concerning its legal implications and effects. He begins with a concise examination of the definition of *ṣulḥ*, then proceeds to discuss the ruling for settling on an unknown, varying according to different scenarios and circumstances.

A settlement is conceived, at times, concerning an item of unknown value; at other times, concerning two unknown factors; and yet other times, concerning an unknown either in the specific right itself or due to ignorance of its extent.

The author enumerates eight distinct scenarios for cases involving ignorance in a settlement. For each scenario, he investigates the relevant evidence and the appropriate legal ruling, rebutting the difficulties and objections raised within this domain through a concise style that combines meticulous verification with disciplined legal reasoning.

# **A Treatise on the Rulings Pertaining to Vessels of Gold and Silver**

**Author: al-Sayyid Abū Ṭālib Muḥammad al-Mūsawī al-Zanjānī.**

**Edited by: Shaykh ‘Alī al-Ṭā’ī.**

## **Abstract**

The present treatise constitutes a dialectical jurisprudential inquiry into the legal rulings pertaining to vessels. There is virtually no disagreement that vessels are subject to specific rulings and constitute a distinct legal category, concerning matters such as the method of their purification, which types are permissible or impermissible for use, among numerous other regulations.

This treatise specifically undertakes an examination of vessels made of gold and silver, regarding the permissibility or prohibition of their use. The author commences by investigating the criterion for the application of the ruling’s subject title. He then discusses ambiguous instances, analyzing whether they fall within the scope of the ruling or are excluded from it, and clarifies the grounds for presuming inclusion or exclusion.

Within the course of his discussion, the author also addresses certain aspects of the practical process of juristic inference and what the jurist must observe in order to benefit from it in the course of research.

The author of this treatise is the eminent jurist, al-Sayyid Abū Ṭālib al-Mūsawī al-Zanjānī (d. 1329 AH), who was among the distinguished jurists of the Imāmī school in the previous century.

**A Treatise on the Nullification of the Fast by the Water-Pipe  
(Qalyān)**

**Author: Shaykh Munīr al-Dīn al-Burūjirdī.**

**Edited by: Al-Sayyid Muḥsin al-Makṣūṣī.**

**Abstract**

Among the issues that have witnessed extensive disagreement, refutation, and deliberation among some of our scholars is the question of whether the waterpipe invalidates the fast. This debate has reached considerable proportions among later scholars, with claims of stark contrast and contradiction between the opinions on the matter; some have argued for its prohibition and invalidation of the fast, while others have denied this.

This treatise, which we present to the esteemed reader, is composed by Shaykh Munīr al-Dīn al-Burūjirdī. It investigates the issue through a comprehensive, evidence-based inquiry. The author has meticulously traced the various opinions on the subject, their sources, and their proofs. The work is replete with precise discussions and clarifications leading to what he deems to be the correct path.

Furthermore, he alludes to the divergence in formal legal opinions regarding this issue, attributing it to the fact that the evidence does not lend itself to a definitive, conclusive ruling. Consequently, he advocates for legal precaution in the practical realm.

The treatise also contains beneficial discussions and nuanced points related to biographical evaluation (al-rijāl), narrative analysis (al-dirāyah), and legal principles (al-uṣūl), which the author incorporates throughout his presentation of evidence and its critique.

**A Treatise on the Mutawātir Narrations Concerning the  
Composite Distance**

**By: Al-Shaykh Ḥaydar ‘Alī al-Shīrwānī.**

**Edited by: Al-Sayyid Muntazar al-Jābirī.**

**Abstract**

There is no disagreement among the prominent scholars regarding the obligation of shortening prayers and breaking the fast for a journey spanning two barīds. This obligation is further supported [in juristic opinion] even when the journey is for a sinful purpose, provided all the necessary conditions are met.

Indeed, it is established in the authentic, and even mutawatir, texts and narrations that a journey of two barīds necessitates the shortening of prayers and breaking the fast. This ruling applies whether the journey is an outbound trip, a return trip, or a combination of both.

The treatise at hand represents the diligent work of the esteemed scholar, Shaykh Ḥaydar al-Sharīrwānī, in compiling the narrations that indicate the obligation of qaṣr and ifṭār for the specified distance. He has meticulously gathered forty such texts from which a clear and apparent tawātur ma‘nawī [substantive recurrent transmission] is discerned.

**A Treatise on One Who Performs Ghusl [Major Ritual Bath]  
for Janābah and Then Sees Semen on His Garment**

**Author: Al-Sayyid Muḥammad Hādī al-Mīlānī.**

**Edited by: Al-Shaykh Ḥabīb Muṣṭafā Za‘tar.**

**Abstract**

It has been a customary practice among eminent scholars to sharpen intellects and stimulate minds through scholarly correspondence. The compiled work at hand features an exchange between the Marja‘ of his time, al-Sayyid Muḥammad al-Mīlānī, and al-Sayyid Ḥusayn al-Khādīmi al-Iṣfahānī.

The subject of their discourse is the ruling concerning one who has performed ghusl [major ritual bath] for janābah [major ritual impurity] and subsequently discovers semen on his garment, without knowing whether it is from himself or another. The core issue is whether *istishāb al-ṭahārah* [the principle of the presumption of purity] is opposed by *istishāb al-najāsah* [the principle of the presumption of impurity], and what the path to a resolution might be. Al-Sayyid al-Mīlānī commenced the response by outlining the most significant conceptual difficulties of the issue and their potential solutions, subsequently presenting a comprehensive legal argument for his position.

Al-Sayyid al-Khādīmi then raised a series of objections to al-Sayyid al-Mīlānī’s answer, to which al-Sayyid al-Mīlānī provided thorough rebuttals. In the course of this discussion, al-Sayyid al-Mīlānī also referenced and critiqued the opinions of al-Muhaqqiq al-Hamadānī on the matter.

Be that as it may, there is no doubt that studying the heritage of the eminent jurists - may Allah have mercy on those who have passed and protect those who remain - is capable of providing the researcher with the essential provisions for the mechanism of inferential reasoning and the method of understanding texts. This is a pressing and renewed need that no researcher in this field can afford to dispense with.

Within this framework comes the periodical “Ihya” [Revival], published by Al-Shaykh Al-Tusi Center for Studies and Investigation, to be a haven for significant religious heritage texts and researches, placing them in the hands of researchers and those interested. It strives to meet, to the extent possible, the requirements of that pressing need. Here is its second issue, containing within its covers a selected collection of investigated jurisprudential and fundamentalist researches on important issues that have long been subjects of debate among the eminent scholars, may Allah sanctify the souls of those who have passed and protect those who remain.

In conclusion, we ask Allah Almighty for guidance and success, and that He accepts this modest effort from us.

All praise is to Allah, first and last, and may Allah’s blessings be upon the noble masters, Muhammad and his pure progeny.

become susceptible to methodological deviations and intellectual chaos.

The jurisprudential heritage, as a cumulative scientific reserve connected to the era of the Infallibles (peace be upon them), constitutes a fundamental reference for establishing a sound jurisprudential methodology and outlining the general boundaries of what is acceptable and what is not.

Furthermore, if we look at the intellectual challenges we face today, we find that most, if not all, of them trace their roots to a methodological flaw arising mostly from their disconnection from the methodological reference - represented by the accumulated jurisprudential heritage connected to the Infallible (peace be upon him). This disconnection leads to separating ideas from their mechanisms and turns science from a consistent methodological practice into transient individual visions lacking depth and clarity of methodology.

Moreover, it is not hidden from the discerning that the purpose of reminding about this particular aspect of the importance of heritage is not to close the doors and make the inherited tradition the end of the road and the conclusion of jurisprudential research. Rather, the purpose is that heritage represents the solid foundation from which we must launch to comprehend changes and confront novel issues. The problem does not lie in presenting a new understanding, but rather in presenting a non-methodological understanding, and there is a vast difference between the two matters.

### **In the Name of Allah, the Most Compassionate, the Most Merciful**

All praise is to Allah, the Lord of the worlds, and may Allah's blessings be upon the Seal of the Prophets and Messengers, the Prophet Muhammad, and his pure and blessed progeny.

It is no secret that the perspectives and avenues for viewing the scientific heritage are numerous and diverse, corresponding to the multiplicity of objectives sought from its evocation and study. At times, it is observed in its historical capacity to be the connecting link between successive generations. At other times, it is viewed in its scientific capacity as the repository of ideas and the source of experience and knowledge from which every thinker draws according to his capacity. Yet at other times, it is considered in its civilizational capacity as a key to preserving the identity of society and a source of inspiration in facing challenges.

There are many other considerations and angles besides these. However, the most important consideration among them lies in the fact that heritage - especially in the field of religious sciences - in addition to its scientific authority, constitutes a methodological authority that protects the process of inferential reasoning from falling into the peril of oversimplification and the slippery slope of claims of renewal based on personal whims and unregulated interpretations. For sciences - especially the religious ones - when separated from their methodology and historical trajectory, lose their compass and



Al-Abbas Holy Shrine  
The High Commission  
for Heritage Revival

# Ihya'

A specialized journal in the heritage of the scientific seminary

Published by:

Al-Sheikh Al-Tusi Center for Studies and Investigations  
Second year, issue: 2.

Iraq, Najaf 2025